

مؤشرات تساعد شركات الاستثمار في رصد المعاملات المشبوهة

قد تشمل المعاملة المشبوهة العديد من العناصر التي قد تبدو لوحدها غير ذات أهمية، ولكن عند تحليلها قد تثير الشبهات حول ارتباطها بمتحصلات جريمة أو بغسل الأموال أو بتمويل الإرهاب. ويجب رفع تقرير عملية مشبوهة حين تثير معاملة ما أو مجموعة معاملات أي تساؤلات أو أي مخاوف، أو شعوراً بعدم الاطمئنان أو فهم غرض العملية أو طبيعة العملية بالحساب .

ويُعتبر السياق الذي تحصل فيه المعاملة عاملاً أساسياً في تقييم الاشتباه. ويتغير هذا السياق من مجال تجاري إلى آخر ومن عميل إلى آخر. وعلى شركة الاستثمار وموظفيها أن تقيم المعاملات بحسب ما يبدو ملائماً ويندرج ضمن إطار الممارسات الطبيعية في هذا المجال بالتحديد، وبناءً أيضاً على مستوى معرفة العميل. وحين لا تبدو المعاملات متناغمة مع الممارسات التجارية الطبيعية، قد يشكل ذلك عاملاً ذات صلة لتحديد ما إن توفرت دلائل معقولة للاشتباه بأن المعاملات مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل نشاط إرهابي. ولا تكفي التفسيرات العامة التي يقدمها العميل (الطرف المتعاقد أو المستفيد الفعلي) حول خلفية المعاملات التي هي بحاجة إلى توضيح، بما أنه لا يمكن الأخذ بكل تفسير يقدمه العميل كما هو. بل على شركات الاستثمار التأكد من مصداقية كل تفسير يقدمه العميل بأقصى حدّ ممكن. وفي حال بدت المعاملة قابلة للفهم والاطمئنان، يجب توثيق ذلك. أما إذا أشار التوضيح إلى أن المعاملة أو الوقائع المقدمّة مثيرة للشبهات، يُعمل بموجب الإخطار المنصوص عليه في المادة 12 من القانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (القانون). وفي مطلق الأحوال، يجب أن يستند تقييم الاشتباه إلى تقييم معقول ومنطقي للعوامل ذات الصلة، بما فيها معرفة نوع عمل العميل، وتاريخه المالي، وخلفيته وسلوكياته.

كذلك، وفي حال استقرار الرأي حول وجود دلائل كافية للاشتباه بارتباط المعاملة بعملية غسل أموال أو تمويل إرهاب، قد تستند شركة الاستثمار إلى أكثر من عامل واحد. ما يعني أنه يجب النظر إلى كافة الظروف المحيطة بالمعاملة.

وقد تفيد المؤشرات التالية في تحديد ما إذا كانت المعاملة تثير الشبهات أم لا. هذه المعايير الفردية إذا ما نُظر إلى كلّ منها على حدة، قد لا تدعو إلى الشك والاشتباه وبالتالي العمل بموجب الإخطار المنصوص عليه في المادة 12 من القانون. غير أنه من الممكن اجتماع أكثر من معيار واحد منها و/أو غياب التفسيرات المنطقية قد تثير الشبهات وبالتالي تؤدي إلى تقديم الإخطار. هذه المؤشرات تمثل الحد الأدنى من المؤشرات والتي يتعين على شركات الاستثمار تطويرها بشكل مستمر اتساقاً مع طبيعة النشاط .

المؤشرات العامة

- 1- عدم فهم السبب الذي يدعو العميل إلى اختيار هذه الشركة أو هذا الفرع بالذات لإجراء المعاملات.
- 2- معاملات العميل أو الهيكليات المالية تبدو بدون غرض اقتصادي.
- 3- المعاملة لا تبدو متنسقة مع الوضع المالي الحالي للعميل أو نمط أنشطته المعتاد.
- 4- المعاملة التي تبدو خارج الإطار العادي للممارسات التجارية في القطاع المعني أو التي لا تبدو ذات جدوى اقتصادية بالنسبة إلى العميل.
- 5- المعاملات معقدة بدون سبب نظراً إلى الهدف المصرح منها.
- 6- محاولة واضحة من العميل للتهرب من أو رفض محاولات الشركة للاتصال به شخصياً.
- 7- يرفض العميل إرسال أي مستندات من الشركة إلى عنوان سكنه.
- 8- العلاقات التجارية مع الكيانات الاعتبارية ليست مدرجة ضمن السجلات العامة أو قواعد البيانات الرسمية وتعذر الحصول على شهادات رسمية حولها.
- 9- عند إجراء نقاشات شخصية، يأتي العميل دائماً برفقة أشخاص لا تتضح وظيفتهم أو دورهم ويضطلعون بدور مؤثر في صياغة العلاقة التجارية.
- 10- يطلب العميل حرية تصرف تتخطى النطاق المعتاد.
- 11- مؤشرات إلى أعمال قام بها العميل يعاقب عليها القانون في الكويت أو في دول أخرى.
- 12- يُقرّ العميل أو يذكر أو يُعرف ضلوعه في أنشطة جرمية.
- 13- يُظهر العميل فضولاً غير مألوف حول الأنظمة وآليات التحكم والسياسات الداخلية والمراقبة.
- 14- يستفيض العميل في تبرير أو شرح المعاملة أو يببالغ في تقديم المستندات التي تُثبت صحتها.
- 15- يظهر على العميل التوتر بما لا يتناسب مع طبيعة المعاملة.
- 16- يحاول العميل بناء علاقة مقربة مع الموظفين.
- 17- يستخدم العميل أسماء مستعارة ومجموعة من العناوين المتقاربة لكنها مختلفة.
- 18- يعرض العميل المال أو المكافآت أو خدمات غير معتادة من أجل تأمين خدمات قد تبدو غير معتادة أو مشبوهة.
- 19- لا يمتلك العميل أي وظيفة ولكنه غالباً ما يقوم بمعاملات ضخمة أو يحافظ على حركة حساب مرتفعة.

مؤشرات محددة

أ- إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالعميل

- 1- يعطي العميل معلومات شخصية مشكوك فيها أو غير واضحة أو مضللة.
- 2- يقدم العميل ما يبدو أنه مستندات شخصية خاطئة أو تبدو مزورة، معدلة أو غير دقيقة.
- 3- يرفض أو يتردد العميل في تقديم مستندات شخصية.
- 4- يقدم العميل نسخاً عن مستنداته الشخصية بدون المستندات الأصلية.
- 5- يريد العميل أن يقدم هويته بالاستناد إلى غير مستنداته الشخصية.

- 6- في المستندات الشخصية التابعة للعميل تفاصيل مهمة غير مذكورة مثل رقم الهاتف.
- 7- يتأخر العميل بشكل كبير في تقديم مستندات الشركة.
- 8- كافة المستندات المقدّمة هي باللغة الأجنبية أو يتعذر التحقق منها لسبب ما.
- 9- تبدو كافة المستندات الشخصية المقدمة جديدة أو صادرة مؤخراً.
- 10- عدم تعاون العميل في تحديد والتعرف إلى المستفيد الفعلي بموجب المادة 5 من القانون.
- 11- تغيير غير متوقع أو متكرّر للمستفيد الفعليّ.
- 12- تغيير غير متوقّع أو متكرّر لتفاصيل الاتصال بالعميل.
- 13- العميل يستخدم باستمرار عنواناً ولكنه غالباً ما يغيّر الأسماء المرتبطة به.
- 14- يعطي العميل تفاصيلاً للاتصال به لا تتطابق مع بيانات الاتصال (العنوان، رقم الهاتف) بعنوان سكنه الدائم.

ب- الحسابات والمعاملات

- 15- فتح حسابات بأسماء متقاربة جداً من أسماء مؤسسات تجارية أخرى قائمة.
- 16- محاولة فتح أو تشغيل حسابات باسم مزيف .
- 17- النشاط الفعلي يتخطى بشكل ملحوظ أو سريعاً النشاط المتوقع عند فتح الحساب.
- 18- هيكلية العلاقة التجارية للعميل مع الشركة ينقصها المنطق الاقتصادي.
- 19- تسديد مبكر لقرض أو لأقساط قبل استحقاقها.
- 20- لا علاقات واضحة تربط بين العميل والأطراف الأخرى من المعاملة لجهة البلد الذي تتواجد فيه شركتكم.
- 21- معاملات مرتبطة بدولة معروف عنها ارتفاع معدل الجريمة فيها (مثلاً معدلات فساد عالية، إرهاب، وإنتاج ضخم للمخدرات) أو تعتبر دولاً عالية المخاطر من ناحية غسل الأموال أو تمويل الارهاب.
- 22- تراكم أرصدة ضخمة لا تتطابق مع الحركة التجارية المعروفة للمؤسسة التي يمتلكها العميل.
- 23- قروض مضمونه مقابل بالتزامات من مصارف خارجية، مع صعوبة في التحقق من حقيقة هذه الالتزامات.

ج- مؤشرات إلى تمويل الإرهاب

- 24- يخضع الأشخاص أو الشركات أو المنظمات المرتبطة بالمعاملة لعقوبات مالية محددة بموجب المادة 25 من القانون.
- 25- معاملات مرتبطة بمنظمات إنسانية غير مسجلة نظامياً.
- 26- تغيير متكرر للأشخاص المخولين التصرف بحساب معين (المخولين بالتصرف، مستفيدون، مستفيدون فعليون، إلخ).

- 27- تغيير متكرر للعنوان، أو رقم الهاتف، أو أصحاب الحساب أو الأشخاص المخولين بالتصرف.
- 28- معلومات أو مؤشرات حول صلات بأشخاص أو منظمات أو مؤسسات متطرفة.
- 29- معلومات أو مؤشرات حول دعم المنشورات أو الأعمال المتطرفة.